

Distr.: General
22 October 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ٧٠ (ج) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات

حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من

المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

تقرير الأمين العام*

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٦١. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجريت زيارتان إلى ميانمار في سياق ولاية المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام. فبعد الزيارة الأولى التي قام بها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية في أيار/مايو ٢٠٠٦، أجرى زيارة ثانية من ٩ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بناء على دعوة من الحكومة. وفي ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٧، عين الأمين العام مستشاره الخاص المعني بالعهد الدولي مع العراق ومسائل سياسية أخرى ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية سابقاً، السيد إبراهيم غميري، ليواصل مهمة المساعي الحميدة نيابة عنه. وأجرى المستشار الخاص، من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس ٢٠٠٧، مشاورات مستفيضة مع البلدان المعنية الرئيسية بغية العودة إلى ميانمار في أقرب وقت ممكن. واستجابة للمظاهرات والأزمة التي اندلعت في البلد في ١٩ آب/أغسطس، والتي استقطبت اهتماماً عالمياً غير مسبوق وأثارت

* هذا التقرير مقدم في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ لكي يتضمن أكبر قدر ممكن من أحدث المعلومات.



قلقا بالغاً داخل المجتمع الدولي، أوفد الأمين العام في ٢٦ أيلول/سبتمبر مستشاره الخاص إلى ميانمار، بدعم من جيران ميانمار والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومن مجلس الأمن. وزار المستشار الخاص ميانمار من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر. واشتملت كل زيارة إلى ميانمار على اجتماعات مع كل من رئيس مجلس الدولة للسلام والتنمية، كبير اللوآات ثان شوي، وداو أونغ سان سو كي.

وخلال هذه الزيارات، حددت خمسة مجالات رئيسية تثير قلق الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يُتوقع من حكومة ميانمار أن تحقق نتائج ملموسة بشأنها وهي: (أ) الإفراج عن داو أونغ سان سو كي، أو تحسين ظروف احتجازها على أقل تقدير، وإجراء استعراض أممي يفضي إلى الإفراج عن جميع السجناء السياسيين؛ (ب) الحاجة إلى عملية سياسية شاملة وتشاركية وشفافة بحق يمكن من خلالها لكل شعب ميانمار أن يساهم في تشكيل مستقبل بلده؛ (ج) ضرورة تحسين التعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الإنسانية بغية كفاءة وصول المساعدة الإنسانية بحرية ودون عوائق، بما في ذلك إمكانية إيفاد بعثة للتقييم التقني إلى المناطق الحدودية؛ (د) وقف الاقتتال في مناطق الصراع، بما في ذلك ولاية كاين؛ (هـ) ضرورة مواصلة التعاون مع منظمة العمل الدولية على إنشاء آلية مشتركة لتقييم الشكاوى من العمل القسري.

وعلاوة على ذلك، رحبت جميع الدول الأعضاء المعنية الرئيسية بالمبادئ التوجيهية التالية الخاصة بتنفيذ مهمة المساعي الحميدة: (أ) ليست المساعي الحميدة حدثاً بل عملية تتطلب التزاماً متواصلًا من خلال الزيارات والمشاورات المنتظمة مع جميع الجهات المعنية؛ (ب) تشكل ميانمار حالة معقدة لا يمكن اختزالها في مسألة واحدة - مهما كانت أهمية ذلك - بل تتطلب التزاماً في طائفة عريضة من المواضيع السياسية ومواضيع حقوق الإنسان والمواضيع الإنسانية والاجتماعية الاقتصادية؛ (ج) لا يمكن أن يكون الالتزام غاية في حد ذاته بل يجب أن يسفر عن نتائج ملموسة؛ (د) من الضروري أن يتعاون المجتمع الدولي من أجل تشجيع ميانمار على السير في الاتجاه الصحيح. وأعربت البلدان المعنية الرئيسية أيضاً عن قلقها، بدرجات متفاوتة، إزاء الحالة في ميانمار وعن تأييدها للمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام وتقديرها للجهود التي يبذلها المستشار الخاص بناء على المبادئ المبينة أعلاه.

وفي مقابل بضع خطوات متواضعة لكنها مشجعة اتخذتها الحكومة خلال العام الماضي، شكلت الأحداث المساوية التي وقعت في الأسابيع الأخيرة انتكاسة خطيرة بالنسبة لميانمار. وكانت الأهداف الرئيسية لزيارة المستشار الخاص أثناء الأزمة الأخيرة ثلاثة: (أ) تقييم الحالة على أرض الواقع في أعقاب المظاهرات الأخيرة؛ (ب) نقل رسالة واضحة

من الأمين العام إلى سلطات ميانمار على أعلى مستوى بخصوص هذه الحالة؛ (ج) محاولة دفع عجلة الحوار بين الحكومة والمعارضة باعتباره أفضل سبيل لإنهاء الأزمة وتحقيق المصالحة الوطنية. ورغم أن الأمين العام أحاط علما بالخطوات الأولية التي اتخذتها الحكومة لوقف تصاعد الأزمة عقب زيارة المستشار الخاص، فإنه ما زال قلقا إزاء استمرار التقارير عن حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، ولا سيما عن الإفراط في استخدام القوة وعن الاحتجاز التعسفي، ويهيب بالسلطات أن توقف على الفور كل هذه التجاوزات. ويرحب الأمين العام بما أعلنته الحكومة من احتمال عقد اجتماع بين كبير اللوآات ثان شوي وداو أونغ سان سو كي وبالإعلان لاحقا عن تعيين موظف اتصال لإقامة قناة اتصال معها، وفقا لما اقترحه المستشار الخاص. ويحث الأمين العام كلا الطرفين على إبداء أقصى قدر من المرونة من أجل الاجتماع في أقرب وقت ممكن وهو على استعداد لاستخدام مساعيه الحميدة للمساعدة على تيسير أي جهود للتفاوض. ويشجع الأمين العام كذلك حكومة ميانمار على النظر بجدية في التوصيات التي قدمها مستشاره الخاص لمعالجة العوامل السياسية والاقتصادية الكامنة وراء الاضطرابات الأخيرة، بما في ذلك ضرورة الإفراج عن جميع السجناء السياسيين وإمكانية إنشاء لجنة عريضة القاعدة لمراجعة الدستور ولجنة أخرى عريضة القاعدة للتخفيف من حدة الفقر.

ولئن كان الأمين العام يدرك أن المسؤولية عن مستقبل ميانمار تقع في آخر المطاف على عاتق حكومة ميانمار وشعبها، فإنه يعتقد أن العودة إلى الوضع الذي كان قائما قبل الأزمة لن تكون مقبولة ولا محمولة. وبالتالي، فالأمين العام ملتزم ببذل كل ما في وسعه، بما في ذلك من خلال تكثيف مساعيه الحميدة، كي تتمكن الأمم المتحدة من مواصلة العمل في شراكة مع ميانمار ودعم جهودها الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية والانتقال إلى الديمقراطية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان بوصفها الركائز الأساسية للاستقرار والازدهار في الأمد الطويل. وهذا ما سيتطلب مشاركة مستمرة من جانب الأمم المتحدة، بدعم فعال من المجتمع الدولي، ولا سيما بلدان المنطقة. وفي هذا الصدد، يرحب الأمين العام بالدور البناء الذي اضطلع به جيران ميانمار وأعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ويشجع على مواصلة هذه الجهود. ويرحب الأمين العام أيضا بالبيان الرئاسي الذي اعتمده مجلس الأمن في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/37) تأييدا لولايته الخاصة بالمساعي الحميدة، وقرار مجلس حقوق الإنسان د-إ-١/٥ المتعلق بحالة حقوق الإنسان في ميانمار. فبقدر ما يتحد المجتمع الدولي لتحسن آفاق التوصل إلى الأهداف المشتركة المتمثلة في السلام والديمقراطية والازدهار لشعب ميانمار.

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٦١ التي طلبت فيها الجمعية العامة إلى الأمين العام، ضمن حملة أمور، أن يواصل مساعيه الحميدة وأن يتابع مباحثاته بشأن حالة حقوق الإنسان وإعادة إحلال الديمقراطية مع حكومة وشعب ميانمار، بما في ذلك جميع الأطراف ذات الصلة بعملية المصالحة الوطنية في ميانمار، وأن يوفر المساعدة التقنية للحكومة في هذا الصدد، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار. ويركز هذا التقرير، من بين أبعاد القرار، على البعد المتعلق بالمساعي الحميدة التي بذلت خلال الفترة التي انقضت منذ تقديم التقرير السابق للأمين العام السابق إلى الجمعية العامة المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ (A/61/504). وقد جرى تعميم تقرير منفصل أعده المقرر الخاص عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار ويحمل الرمز A/62/223.

٢ - ومنذ التقرير السابق للأمين العام بذلت جهود إضافية لإشراك سلطات ميانمار من خلال ولاية المساعي الحميدة التي عهدت بها الجمعية العامة إلى الأمين العام. وكنفت هذه الجهود إثر الأزمة التي اندلعت في ميانمار في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧.

٣ - وفي إطار متابعة الزيارة الأولى التي قام بها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إلى ميانمار من ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، وجّه وزير الخارجية نيان وين الدعوة له لزيارة ميانمار مرة أخرى من ٩ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وتمثلت الأهداف الرئيسية لمهمة وكيل الأمين العام الثانية فيما يلي: (أ) الاجتماع بالحوارين الرئيسيين ذاهم الذين اجتمع بهم في زيارته الأولى من أجل تعميق وتوسيع عملية الحوار والمشاركة بين ميانمار والأمم المتحدة؛ (ب) نقل رسالة واضحة مباشرة إلى كافة المستويات بضرورة التوصل إلى نتائج ملموسة في المجالات الرئيسية التي تثير قلق الأمم المتحدة والمجتمع الدولي؛ (ج) مواصلة بذل مساعي الأمين العام الحميدة باعتبارها سبيلاً لبناء مزيد من الثقة بين ميانمار والأمم المتحدة وتشجيع ميانمار على إحراز تقدم نحو المصالحة الوطنية وإعادة إحلال الديمقراطية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

٤ - وعلى غرار الزيارة الأولى، اجتمع وكيل الأمين العام مرة أخرى برئيس مجلس الدولة للسلام والتنمية كبير اللوآات ثان شوي وبنائب رئيس المجلس ونائب كبير اللوآات ماونغ آي، والأمين الأول للمجلس الفريق كين سين فضلا عن وزراء الخارجية والعمل والتخطيط. وتمكن أيضا من الاجتماع مرة أخرى بداو أونغ سان سو كي كما اجتمع بشكل منفرد في مكاتب الأمم المتحدة بأعضاء اللجنة التنفيذية لحزبها المعروف بالرابطة

الوطنية من أجل الديمقراطية. وعلى هامش المؤتمر الوطني الذي عقدته الحكومة، اجتمع أيضا بممثلي ١٧ جماعة من الجماعات الإثنية الداعية إلى وقف إطلاق النار والأحزاب السياسية وأعضاء البرلمان. وتلقى وكيل الأمين العام أيضا، عن طريق فريق الأمم المتحدة القطري في يانغون، رسائل من محاورين آخرين معنيين من بينها التماس من ممثلي طلبة جيل ١٩٨٨. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ قدم وكيل الأمين العام أمام مجلس الأمن، بناء على طلب المجلس، إحاطة عن نتيجة مهمته الثانية.

٥ - وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، نظر مجلس الأمن في مشروع قرار (S/2007/14) بشأن الوضع في ميانمار، لكنه لم يُعتمده بسبب تصويت اثنين من الأعضاء الدائمين بالمجلس برفضه.

٦ - وفي ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٧، عين الأمين العام مستشاره الخاص المعني بالعهد الدولي مع العراق ومسائل سياسية أخرى ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية سابقا، إبراهيم غميري، ليواصل مهمة المساعي الحميدة نيابة عنه مع حكومة ميانمار وجميع الأطراف ذات الصلة بعملية المصالحة الوطنية. ودخل المستشار الخاص بعد تعيينه مباشرة، من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس ٢٠٠٧، في سلسلة من المشاورات المكثفة مع الدول الأعضاء المعنية الرئيسية - من بينها الاتحاد الروسي واندونيسيا وتايلند وسنغافورة والصين وفرنسا وماليزيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والهند والولايات المتحدة الأمريكية واليابان فضلا عن الاتحاد الأوروبي - للتأكد من موافقها وحشد التأييد لمهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام، بهدف العودة إلى ميانمار في أسرع وقت ممكن. وتشاور المستشار الخاص أيضا مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية ولجنة الصليب الأحمر الدولية. وعقب ذلك وجه وزير خارجية ميانمار الدعوة إلى المستشار الخاص كي يعود إلى ميانمار في الأسبوع الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

٧ - وفي أثناء ذلك، زارت الأمينة العامة المساعدة ونائبة منسّق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارغريتا فالستروم ميانمار من ٣ إلى ٦ نيسان/أبريل بناء على دعوة من الحكومة، بهدف مناقشة الوضع الإنساني مع نظرائها الحكوميين والشركاء في المساعدة الإنسانية؛ وتحديد شكل العلاقة بين مكتب منسّق الشؤون الإنسانية ومنسّق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية الذي عين مؤخرا في يانغون؛ وبحث المسائل الهامة المتعلقة بالوصول إلى السكان المستضعفين. وذهبت ممثلة الأمين العام لشؤون الأطفال والصراع المسلح رادিকা كومارسواي، بدورها، في زيارة إلى ميانمار من ٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه بناء على دعوة من الحكومة لاستعراض تنفيذ ولاية الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن

١٦١٢ (٢٠٠٥). واستمرت السلطات في رفض طلبات قيام المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار بولفو سيرجيو بينهيرو بزيارة لهذا البلد.

ثانياً - فحوى المناقشات ونتائجها

٨ - أكد وكيل الأمين العام للشؤون السياسية في كل المناقشات التي أجراها أثناء مهمته الثانية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أنه وإن كانت زيارته الأولى لميانمار قبل ستة أشهر أعادت ميانمار والأمم المتحدة إلى طاولة الحوار بعد انقطاع الاتصالات الرفيعة المستوى، بينهما لما يقرب من ثلاثة أعوام، فلم يحرز تقدم يذكر منذ ذلك الحين فيما يتعلق بالمسائل التي ناقشها مع القيادات العليا والحكومة. وأوضح أن التوقعات كانت كبيرة بأن تحرز ميانمار تقدماً ملموساً في خمسة مجالات أساسية تثير قلق الأمم المتحدة والاجتمع الدولي وهي: (أ) الإفراج عن داو أونغ سان سو كي، أو تحسين ظروف احتجازها على أقل تقدير وإجراء استعراض أممي يفرضي إلى الإفراج عن جميع السجناء السياسيين؛ (ب) الحاجة إلى عملية سياسية شاملة وتشاركية وشفافة بحق يمكن من خلالها لكل شعب ميانمار أن يساهم في تشكيل مستقبل بلده؛ (ج) ضرورة تحسين التعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الإنسانية بغية كفالة وصول المساعدات الإنسانية بحرية ودون عوائق، بما في ذلك إمكانية إيفاد بعثة التقييم التقني إلى المناطق الحدودية؛ (د) وقف الاقتتال في مناطق الصراع. بما في ذلك ولاية كاين؛ (هـ) ضرورة مواصلة التعاون مع منظمة العمل الدولية على إنشاء آلية مشتركة لتقييم الشكاوى من العمل القسري. وشملت التوصيات المتعلقة تحديداً بالأعمال الإنسانية، التي تابعتها الأمانة العامة للمساعدة للشؤون الإنسانية أثناء زيارتها في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ فتح باب الحوار مع الحكومة بشأن المناخ الذي تعمل فيه الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية داخل البلد وعقد اجتماع وزاري مع فريق الأمم المتحدة القطري، وتعيين موظف اتصال على المستوى السياسي لمعالجة القضايا الإنسانية، وإيفاد بعثة مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة إلى ولاية كاين لتقييم الأوضاع الإنسانية.

٩ - ومع أن الحكومة لم ترفض أيًا من التوصيات الآتية الذكر فقد دأبت على تأكيد مدى تعقد التحديات السياسية والاقتصادية في ميانمار ومدى ما تبذله الحكومة من جهود لمواجهة تلك التحديات بما في ذلك من خلال خارطة الطريق السياسية إلى الديمقراطية المكونة من سبع خطوات تبدأ بانتهاء المؤتمر الوطني. وفي الوقت نفسه، أكدت الحكومة مرارا وتكرارا أن التعاون مع الأمم المتحدة هو حجر الزاوية في سياسة ميانمار الخارجية. أما من حيث النتائج فقد كان رد ميانمار متفاوتا.

١٠ - وعلى صعيد التطورات الإيجابية، رحّب الأمين العام بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين حكومة ميانمار ومنظمة العمل الدولية في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧ بشأن إنشاء آلية لمعالجة الشكاوى من العمل القسري معتبرا هذا الاتفاق مثالا جيدا على ما يمكن أن يتحقق من خلال التعاون المشترك. ويجري تنفيذ الاتفاق بما يرضي منظمة العمل الدولية والحكومة على السواء، كما تمّ تعزيز القدرة التواصلية لدى منظمة العمل الدولية في يانغون. وهناك مثال آخر على التعاون بين ميانمار والمجتمع الدولي وهو إنشاء صندوق الأمراض الثلاثة لمكافحة الملاريا والسل ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز وفيروسه)/فيروس نقص المناعة البشرية في ميانمار. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة هذا الصندوق الذي يدعمه ستة مانحين حتى الآن (أستراليا، والمفوضية الأوروبية، والسويد والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا). بميزانية مجمّعة قيمتها ١٠٠ مليون دولار على مدى خمس سنوات. والحد من المخدرات مجال آخر من المجالات التي أحرزت فيها ميانمار تقدّما ملحوظا وبشكل مضطرد خلال الأعوام القليلة الماضية، رغم أن الزيادة التي سجّلت عام ٢٠٠٧ في زراعة الخشخاش تقتضي اليقظة المستمرة والتعاون المتواصل بين الحكومة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وقد أظهرت الحكومة، بوجه عام، قدرا أكبر من الانفتاح على الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة، في طائفة من الأنشطة الضرورية لرفاهة شعب ميانمار. وقد تشجع كل من الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية وممثلة الأمين العام لشؤون الأطفال والصراع المسلح بما شاهدها أثناء هذه الزيارات ويعتزمات القيام بزيارات أخرى على سبيل المتابعة بهدف العمل مع الحكومة على تنفيذ توصيات محددة تتعلق بولايتيهما.

١١ - وعلى الصعيد السياسي، بعث استئناف المؤتمر الوطني لدورته الأخيرة في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٧ على الأقل في أن تنتهز الحكومة ستتتهز هذه الفرصة للدخول في حوار شامل وتشاركي وشفاف حول الإطار الدستوري المقبل للبلد مع جميع الأطراف المعنية بعملية المصالحة الوطنية، وفقا لما شجع عليه الأمين العام. ولئن كان من الجدير التنويه بالانتهاء من المؤتمر في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ باعتباره الخطوة الأولى في خارطة الطريق السياسية ذات الخطوات السبع التي اعتمدها الحكومة فما زالت هناك شواغل خطيرة إزاء الطابع الحصري الذي اتسمت به هذه العملية حتى الآن، وإزاء الترتيبات التي قيل إن المؤتمر اعتمدها وتعارض على ما يبدو مع أهداف المصالحة الوطنية وإحلال الديمقراطية.

١٢ - وخلال مشاورته مع الدول الأعضاء المعنية الرئيسية من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس ٢٠٠٧؛ شدد المستشار الخاص على أربعة مبادئ يهتدى بها في جهود المساعي الحميدة: (أ) ليست المساعي الحميدة حدثا بل عملية تتطلب التزاما متواصلًا من خلال الزيارات والمشاورات المنتظمة مع جميع الجهات المعنية؛ (ب) تشكل ميانمار حالة معقّدة

لا يمكن اختزالها في مسألة واحدة - مهما كانت أهمية ذلك بل تتطلب التزاما في طائفة عريضة من المواضيع السياسية ومواضيع حقوق الإنسان والمواضيع الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية؛ (ج) لا يمكن أن يكون الالتزام غاية في حد ذاته بل يجب أن يسفر عن نتائج ملموسة؛ (د) من الضروري أن يتعاون المجتمع الدولي من أجل تشجيع ميانمار على السير في الاتجاه الصحيح. وفي المقابل، أوصلت الدول الأعضاء المعنية الرئيسية رسالتين أساسيتين إلى المستشار الخاص، إذ أعربت عن قلقها، بدرجات متفاوتة، إزاء الحالة في ميانمار؛ وعن تأييدها للمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام وتقديرها للجهود التي يبذلها المستشار الخاص بناء على المبادئ المبينة أعلاه؛ وبخلاف عبارات الدعم، لمس المستشار الخاص استعدادا للنظر استباقيا في سبل العمل معا ومع ميانمار على إيجاد حلول من أجل المضي قدما.

ثالثا - التطورات الأخيرة

١٣ - أعقبت الإعلان المفاجئ للحكومة في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧ بزيادة أسعار الوقود زيادة حادة مظاهرات سلمية ضد سياسات الحكومة الاقتصادية والظروف السياسية والاجتماعية - الاقتصادية السائدة في البلد عموما. وامتدت هذه المظاهرات، التي تزامنت مع انتهاء المؤتمر الوطني في ٣ أيلول/سبتمبر، من يانغون إلى مدن أخرى وزاد حجمها بسرعة بمشاركة الرهبان في المسيرة احتجاجا على الرد الأولي للحكومة على المتظاهرين، الذي اشتمل على توقيف عدة من قادة "طلبة جيل ١٩٨٨ ومن النشطاء" وأعضاء المعارضة. وعلى حد ما جاء في بعض التقارير، كان هناك ما بين ٥٠.٠٠٠ و ١٠٠.٠٠٠ شخص يتظاهرون سلميا في شوارع يانغون وماندالاي وغيرها من المدن، من بينهم عدة آلاف من الرهبان والراهبات. ولما تزايد حجم المظاهرات، تحركت السلطات لقمع الاحتجاجات السلمية بنشر وحدات للأمن في جميع أنحاء يانغون ومدن أخرى وبيع إعلان حظر التجمع في الأماكن العامة وحظر التجول إضافة إلى إجراءات أخرى. ورغم أن السلطات تحلت في البداية بضبط النفس في تعاملها مع الوضع، أشارت تقارير وسائط الإعلام في ٢٤ أيلول/سبتمبر إلى سقوط ضحايا بأعداد متزايدة في صفوف المتظاهرين. ولئن كان يبدو أن السلطات استخدمت قوة غير قاتلة في بعض الأحيان لتفريق المتظاهرين المسالمين، فإن عدد الضحايا المبلغ عن سقوطهم في صفوف المتظاهرين يثير المخاوف من الاستخدام المفرط للقوة وسوء المعاملة من جانب قوات الأمن.

١٤ - واستجابة للأزمة، أصدر الأمين العام بيانات أعرب فيها عن قلقه إزاء تصاعد التوتر في الميدان، وأوضح أن رد الحكومة على المظاهرات كان منافيا لروح التعاون التي أبدتها ميانمار مع مساعي الحميدة، ودعا إلى ضبط النفس إلى أقصى حد وإلى الحوار. وضم كل من

مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار صوته في الدعوة إلى إطلاق سراح كل الذين أُلقي القبض عليهم أثناء المظاهرات، بمن فيهم الرهبان وقادة "طلبة جيل ١٩٨٨" وأعضاء المعارضة، وفي الدعوة إلى الكف عن استخدام القوة ضد المتظاهرين المسلمين.

١٥ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أوفد الأمين العام مستشاره الخاص إلى المنطقة استباقاً لدعوة حكومة ميانمار له بزيارة البلد. وقام المستشار الخاص بزيارة ميانمار من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر. وفي سياق ولاية المساعي الحميدة المنوطة بالأمين العام، كانت أهداف زيارة المستشار الخاص هذه ثلاثة: (أ) تقييم الحالة على أرض الواقع في أعقاب المظاهرات الأخيرة؛ (ب) نقل رسالة واضحة من الأمين العام إلى سلطات ميانمار على أعلى مستوى بخصوص هذه الحالة؛ (ج) محاولة دفع عجلة الحوار بين الحكومة والمعارضة باعتباره أفضل سبيل لإنهاء الأزمة وتحقيق المصالحة الوطنية.

١٦ - وعلى غرار كل من الزيارات السابقة التي قام بها المستشار الخاص بصفته وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، تمكن في هذه الزيارة أيضاً من الاجتماع بكبير اللوآات ثان شوي ومن الاجتماع مرتين بداو أونغ سان سو كي. والتقى أيضاً بنائب كبير اللوآات ماونغ آي واللواء ثورا شوي مان ورئيس الوزراء بالنيابة الفريق ثاين ساين إضافة إلى وزير الإعلام والثقافة ونائب وزير الخارجية. ومع أنه لم يتمكن من لقاء محاورين آخرين من بين المعنيين، رغم الطلبات المتكررة، فقد تلقى رسائل من عدة مجموعات وأفراد، بمن فيهم ممثلو الرهبان وطلبة جيل ١٩٨٨. وأجرى فضلاً عن ذلك مشاورات مع فريق الأمم المتحدة القطري ووفد لجنة الصليب الأحمر الدولية في يانغون. ودُعي المستشار الخاص ووفده أيضاً إلى حضور اجتماع حاشد نُظم في لاشيو (شمال شرق ولاية شان) دعماً لمؤتمر الحكومة الوطني ولخارطة الطريق السياسية ذات الخطوات السبع. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، قدم المستشار الخاص أمام كل من رئيس الجمعية العامة ومجلس الأمن، بناء على طلب المجلس، إحاطة عن نتائج مهمته. وأدلى الأمين العام كلمة أمام مجلس الأمن بهذه المناسبة

١٧ - ولما بدأت بعثة المستشار الخاص، كانت الاحتجاجات في شوارع يانغون قد قمعت بوجه عام. وحسب رواية الحكومة نفسها، قتل ما يصل إلى ١٢ شخصاً (منهم صحفي ياباني) وأصيب العشرات بجروح وأُلقي القبض على أكثر من ألفي متظاهر. غير أن تقارير غير مؤكدة أشارت إلى أن عدد المصابين كان أكبر من ذلك. ومما يثير قلقاً بالغاً لدى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي التقارير المتواصلة التي تفيد عن حدوث انتهاكات على يد عناصر أمنية وعناصر بدون زي رسمي، ولا سيما ليلاً أثناء حظر التجول، بما في ذلك مدهمة المنازل

وحوادث الضرب والاعتقال التعسفي والاختفاء. وهناك تقارير عن عمليات ترحيل واسعة النطاق من يانغون للرهبان الذين أُلقي القبض عليهم أثناء المظاهرات وعن استمرار محاصرة الأديرة. وأفاد منسق الأمم المتحدة المقيم في يانغون عن إلقاء القبض على ثلاثة من موظفي الأمم المتحدة الوطنيين وواحد من أفراد أسرة أحدهم واحتجازهم. وأبلغت السلطات على أعلى مستوى بذلك، وأُفرج عن هؤلاء الأفراد لاحقاً. وتلقى مكتب الأمم المتحدة في يانغون أيضاً طلبات من أشخاص يبحثون عن مكان آمن للاختباء فيه.

١٨ - وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، عقد مجلس حقوق الإنسان دورة استثنائية للنظر في حالة حقوق الإنسان التي تتكشف مشاهدتها في ميانمار. واعتمد المجلس في تلك الدورة بالإجماع القرار د١ - ١/٥ الذي شجب فيه قمع المظاهرات السلمية بالعنف وحث حكومة ميانمار على الإفراج عن المحتجزين وغيرهم من السجناء السياسيين المحتجزين لفترات أطول وعلى رفع القيود المفروضة على الحريات الأساسية والدخول في حوار مع كافة الأطراف بغية تحقيق مصالحة وطنية حقيقية وإحلال الديمقراطية وإرساء سيادة القانون. وشجع المجلس حكومة ميانمار ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على التحاور بغرض كفالة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وطلب إلى المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار تقييم الحالة الراهنة ورصد تنفيذ القرار، بما في ذلك عن طريق طلب القيام بزيارة عاجلة إلى ميانمار. ويحث الأمين العام حكومة ميانمار على التعاون بشكل كامل مع المقرر الخاص ودعوته إلى زيارة البلد في أقرب فرصة.

١٩ - وفي خضم المظاهرات الجارية وأعمال القمع التي تقوم بها السلطات، تمكن المستشار الخاص من نقل رسالة واضحة وقوية باسم الأمين العام مباشرة إلى السلطات على أعلى مستوى. وشدد على تغيير الإطار المحلي والإقليمي والدولي الذي يقوم فيه بمهمته التي تحظى بدعم واضح وقوي من جيران ميانمار وبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومجلس الأمن. ثم أعرب المستشار الخاص، بأشد لهجة ممكنة، عن القلق العميق الذي يساور الأمين العام والمجتمع الدولي إزاء هذه الأحداث وقدم توصيات محددة باتخاذ خطوات فورية من أجل تهدئة مظاهر التوتر. وتشمل تلك التوصيات إنهاء المدهامات الليلية والاعتقالات أثناء حظر التجول؛ ورفع حظر التجول في أقرب وقت ممكن؛ والإفراج عن جميع الذين اعتقلوا أثناء المظاهرات؛ والسماح لمن جرحوا أثناء المظاهرات بالوصول إلى العيادات الطبية؛ وسحب القوات العسكرية من الشوارع؛ وضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في ممارسة إنفاذ القوانين، وفقاً للمعايير الدولية؛ والسماح للجنة الصليب الأحمر الدولية بالوصول إلى الأشخاص المحتجزين والمساعدة في البحث عن المفقودين؛ ووضع نهاية فورية للإغارة على الأديرة.

٢٠ - وأثناء المناقشات التي أجراها المستشار الخاص مع الحكومة، أُخبر بأن زيادة أسعار الوقود لا يمكن أن تكون في حد ذاتها قد تسببت في اندلاع المظاهرات ما لم تحرض عليها أقلية صغيرة من العناصر المناهضة للحكومة وتحظى بدعم قوى خارجية. وأخبرت الحكومة المستشار الخاص أيضا بأن المظاهرات اقتصر على يانغون وماندالاي فيما ساد الهدوء في باقي أنحاء البلد؛ وبأن السلطات تحلت بأقصى ما يمكن من ضبط النفس في معالجة الوضع؛ وبأن معظم الذين أُلقي القبض عليهم يتوقع الإفراج عنهم بُعيد التحقيق معهم واستجوابهم. وقرب انتهاء مهمة المستشار الخاص، أعلنت سلطات ميانمار تخفيف الحظر المفروض على التجول في يانغون وماندالاي، وتشير التقارير إلى تقلص الوجود العسكري الواضح للعيان في الشوارع. وأفادت الحكومة أيضا بأنه تم الإفراج حتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر، عن ٢٠٩٥ شخصا من المعتقلين أثناء المظاهرات، منهم ٧٢٨ راهبا، وسيُفرج عن المزيد من هؤلاء المعتقلين كنتيجة مباشرة للطلب الذي قدمه المستشار الخاص إلى السلطات باسم الأمين العام. غير أن الحالة في أعقاب المظاهرات لا تزال مثار قلق بالغ في ضوء التقارير المتواصلة عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان على يد أفراد الأمن وأفراد بدون زي رسمي، ولا سيما أثناء الليل، بما في ذلك مدهمة المنازل والتخويف وحوادث الضرب والاعتقال التعسفي والاختفاء.

٢١ - وفيما يخص تشجيع الحوار، شدد المستشار الخاص على ضرورة تصدي الحكومة دون إبطاء للعوامل السياسية والاجتماعية - الاقتصادية الكامنة وراء المظاهرات باتخاذ تدابير محددة متوسطة الأجل وطويلة الأمد، تستند إلى الحوار الشامل بين جميع الأطراف المعنية وتولي الاهتمام للمجالات الرئيسية الخمس التي تثير قلق الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والتي حُددت أثناء الزيارة التي قام بها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. واشتملت توصياته المحددة في هذا الصدد على الاضطلاع بعملية مصالحة وطنية شاملة؛ والإفراج عن داو أونغ سان سو كي وسائر السجناء السياسيين؛ وإبداء الحكومة استعدادها للحوار مع داو أونغ سان سو كي؛ وتعيين موظف اتصال لإنشاء قناة اتصال معها؛ وإنشاء آلية عريضة القاعدة لمراجعة الدستور؛ وإنشاء لجنة عريضة القاعدة للتخفيف من حدة الفقر.

٢٢ - وأتاحت هذه الزيارة للمستشار الخاص فرصة استئناف الدور الذي كان قد شرع في الاضطلاع به أثناء زيارته الأخيرة بصفته وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وذلك بنقل الرسائل بين القيادة العليا وداو أونغ سان سو كي. وسُمح للمستشار الخاص بلقائها مرة ثانية بعد اجتماعه بكبير اللوآات ثان شوي، وتمكن من نقل ردودها إلى القيادة العليا. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أعلنت الحكومة استعداد كبير اللوآات ثان شوي للقاء داو أونغ سان سو كي، ولكن بشروط معينة. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت الحكومة

تعيين نائب وزير العمل، أونغ كي، ليكون صلة الوصل مع داو أونغ سان سو كي، وفقاً لما اقترحه المستشار الخاص أثناء الزيارة التي قام بها نيابة عن الأمين العام.

رابعاً - الملاحظات

٢٣ - في مقابل الخطوات المشجعة رغم توابعها وقتلتها التي اتخذتها الحكومة خلال السنة الماضية، شكّلت الأحداث المساوية التي وقعت في الأسابيع الأخيرة انتكاسة خطيرة لميانمار دون أدنى شك. وأكد الأمين العام مرة أخرى، في البيان الذي أدلى به أمام مجلس الأمن في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، على أن استخدام القوة ضد المتظاهرين المسلمين أمر بغيض وغير مقبول. ولا يزال يساوره قلق عميق إزاء التقارير الواردة عن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما الاستخدام المفرط للقوة والاعتقال التعسفي في أعقاب المظاهرات، والمصير المجهول لذلك العدد الكبير من الأفراد الذين اعتقلوا دون مراعاة الأصول القانونية. ودعا الأمين العام حكومة ميانمار إلى الالتفات إلى شواغل المجتمع الدولي وطلباته التي أعرب عنها مجلس الأمن ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان، ومنها على سبيل المثال الدعوة إلى كفالة الوصول الفوري للجنة الصليب الأحمر الدولية والعمالين الآخرين في مجال المساعدة الإنسانية إلى جميع المعتقلين، وإجراء تحقيق مستقل ودقيق في عمليات القتل وحالات الاختفاء القسري، والمشاركة بفعالية في حوار بناء مع مجلس حقوق الإنسان وجهاته المنوطة بإجراءات خاصة، ولا سيما المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار. ومن دواعي الأسف المستمر في هذا الصدد، أن المقرر الخاص مُنع من زيارة البلد طوال أربعة أعوام تقريباً. ويأمل الأمين العام أن يتمكن المقرر الخاص من الوفاء بولايته وزيارة البلد في المستقبل القريب وفي إطار تعاون ميانمار مع الأمم المتحدة.

٢٤ - وأكثر ما يدعو للأسف أن رد الحكومة القمعي على المظاهرات يأتي في وقت تسعى فيه ميانمار للمضي قدماً نحو تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة الديمقراطية. وفي هذا الصدد، يبدو أن المسيرات التي قام بها الرهبان في جميع أنحاء البلد خلال الأسابيع الأخيرة كانت حافزاً على جعل المظاهرات تتخذ طابعاً سياسياً واضحاً. وينبغي أن يفهم ذلك في سياق إنكار الحكومة المنهجي لتطلعات الشعب إلى الديمقراطية منذ عام ١٩٨٨، باسم الاستقرار والأمن. ورغم نجاح الحكومة بعد ١٤ عاماً في استكمال المؤتمر وتشديدها على أن خارطة الطريق التي وضعتها تتمتع بدعم واسع، فاستبعاد أطراف معنية رئيسية والفشل في الوفاء بتوقعات المشاركين الأساسيين يعملان على تقويض مصداقية العملية وشرعيتها. ومما يبعث على القلق بصورة خاصة ما قيل من أن المؤتمر اختتم دون مراعاة بعض المطالبات الأساسية التي تقدمت بها الجماعات الإثنية الداعية إلى وقف إطلاق النار، وهو ما يضرب عرض

الحائط بالجهود التي بذلتها الحكومة على مدى الأعوام الخمسة عشر الماضية للعمل مع هذه الجماعات في إطار عملية المؤتمر الوطني.

٢٥ - وما لم تقرر الحكومة أن تشرع بالعملية التي ستحدد مستقبل ميانمار وتوسّع نطاقها، فمن المرجح أن تستمر المطالبات بزيادة الشمول والمشاركة والشفافية، من أجل تسريع عملية الانتقال إلى الديمقراطية والحكم المدني. وفي هذا الإطار، يعتقد الأمين العام اعتقاداً راسخاً بأنه لا بد من وجود فرص في المرحلة المقبلة لتحسين نتائج المؤتمر الوطني بطرائق تتسم بالמיד من الشمول والتشاركية والشفافية. والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين خطوة أولى ضرورية لإجراء حوار وطني حقيقي. إن مستقبل ميانمار هو ملك شعب ميانمار بأسره، ومن مصلحة الأمة بالتالي أن تُتاح لجميع من لديهم ما يسهمون به فرصة القيام بذلك. وتهدف التوصية المحددة الداعية إلى النظر في إنشاء آلية عريضة القاعدة لمراجعة الدستور إلى تشجيع الحكومة على المشاركة في عملية تشاورية بعد انتهاء المؤتمر الوطني من شأنها أن تعزز مصداقية وشرعية مشروع الدستور الذي سيُطرح للاستفتاء. ولدى الأمم المتحدة خبرة في تيسير مثل هذه العملية لمراجعة الدستور.

٢٦ - ويرى الأمين العام، الآن وأكثر من أي وقت مضى، أنه ينبغي لحكومة ميانمار أن تستغل الفرصة لاتخاذ إجراءات جريئة في اتجاه إرساء الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى تسريع عملية المصالحة الوطنية وتوسيع نطاقها، لا بد من إجراء حوار سياسي جدي وشامل بين الحكومة والمعارضة السياسية. وتمثل إحدى النتائج الهامة التي تمخضت عنها مهمة المستشار الخاص في هذا الصدد في إعلان الحكومة عن إمكانية عقد اجتماع بين كبير اللوآات ثان شوي وداو أونغ سان سو كي، وفي إعلان الحكومة عقب ذلك عن تعيين موظف اتصال لإقامة قناة تواصل معها. ويرحب الأمين العام بهذا التطور الإيجابي المحتمل ويحث كلا الطرفين على إظهار أكبر قدر من المرونة بهدف الاجتماع في أقرب وقت وإجراء حوار بناء. والأمين العام على استعداد لمواصلة استخدام مساعيه الحميدة لتيسير أي محاولات تهدف إلى فتح قنوات الحوار.

٢٧ - وبالإضافة إلى الضرورات التي تملها الإدارة السياسية، يحث الأمين العام الحكومة على أن تكون أكثر استجابة للوضع الإنساني والاجتماعي - الاقتصادي البالغ المشاشة الذي اندلعت في إطاره المظاهرات والأزمة الأخيرة. وبغض النظر عن الأسباب الكامنة وراء قرار الحكومة المفاجئ بزيادة أسعار الوقود، فإن المظاهرات التي يبدو أن هذا القرار أطلق شرارتها إنما هي وليدة ما يعانيه شعب ميانمار من ضعف اقتصادي شديد الوطأة، ونتيجة عدم تشاور الحكومة فيما يبدو مع غالبية الشعب المتضرر من واقع الأحوال المعيشية في ميانمار. ولا شك

في أن هذه المظاهرات هي تعبير عن استياء عميق وواسع النطاق من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة في البلد. وهذا ما يدعو إلى القلق بوجه خاص في وقت تشهد فيه ميانمار اتجاهاً نحو ازدياد الفقر وتدهور مستويات الصحة بخطى متسارعة، مضافاً إليه تزايد عجز مؤسسات الخدمة الاجتماعية عن تلبية الاحتياجات الأساسية لعامة الشعب. ويعتمد الاستقرار الطويل الأمد في أي بلد إلى حد ما على الحكم الرشيد والسياسات المالية السليمة والمشاورات الواسعة النطاق مع الشعب حول القرارات التي تؤثر في حياة أفرادهم. وتؤكد الأحداث الأخيرة أيضاً حاجة ميانمار إلى تعزيز قدرتها الأساسية في مجال الإدارة الاقتصادية ولا سيما في مرحلة يسعى فيها البلد إلى اللحاق بركب التنمية الاقتصادية التي تشهدها المنطقة عموماً.

٢٨ - وفي هذا الصدد، فإن التوصية التي تدعو الحكومة إلى النظر في إنشاء لجنة عريضة القاعدة لتخفيف حدة الفقر لاستبانة الاحتياجات الاجتماعية - الاقتصادية ومعالجتها هي أداة مفيدة لتشجيع الحوار الوطني حول سبل تحسين "صحة" البلد عموماً. ولقد أقرت السلطات بفائدة العمل الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة داخل البلد، وينبغي بذل كل ما في الوسع لمواصلة البحث عن مجالات الاهتمام المشترك التي يمكن إحراز تقدم فيها، بما في ذلك مجالات الصحة والتعليم والحد من المخدرات. ولئن كان يجب أن يستمر تنسيق الإجراءات الإنسانية والسياسية، فمن الضروري الحيلولة دون أن تصبح الأعمال الإنسانية رهينة الظروف السياسية، والعكس صحيح. وفي الميدان الإنساني، يكمن الهدف في زيادة فرص وصول المساعدات الإنسانية، مع تعزيز فهم المبادئ الإنسانية في الوقت ذاته. ولن يتحقق هذا إلا بزيادة مشاركة المجتمع الإنساني وليس بتقليصها. ويرى الأمين العام أيضاً أن المجتمع الدولي ينبغي أن يعترف بأي خطوة جديّة تُتخذ على الجبهة السياسية وذلك عن طريق توفير الحوافز في المجال الاقتصادي - الاجتماعي.

٢٩ - وفي نهاية المطاف، تقع المسؤولية عن مستقبل ميانمار على عاتق ميانمار حكومة وشعباً. بيد أن العالم يراقب عن كثب ليرى الطريقة التي ستتم بها ممارسة تلك المسؤولية لمصلحة شعب ميانمار بأسره. ولا يستطيع أي بلد اليوم أن يتصرف بمعزل عن المعايير التي تجري وفقها مساءلة جميع أعضاء المجتمع الدولي، وما يحدث داخل ميانمار يمكن أن تترتب عليه عواقب دولية خطيرة. وبالتالي، فإن العودة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل اندلاع الأزمة أمر ليس مقبولاً ولا محمولاً. فالعالم يحتاج إلى ميانمار تنعم بالسلم وتمتع بالازدهار ويمكنها أن تسهم في تنمية المنطقة وأن تضطلع بدور مفيد في المجتمع الدولي. وبالتالي، فإن الأمين العام ملتزم ببذل كل ما في وسعه، بما في ذلك من خلال تكثيف مساعيه الحميدة، لكي تتمكن الأمم المتحدة من مواصلة العمل بالتشارك مع ميانمار ودعم جهودها نحو تحقيق

المصالحة الوطنية والانتقال إلى الديمقراطية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان كون هذه الأمور تمثل الأسس الضرورية لتحقيق الاستقرار والازدهار في الأمد الطويل.

٣٠ - إن أي التزام مستمر من جانب الأمم المتحدة سيتطلب الدعم الفعال من المجتمع الدولي، ولا سيما من بلدان المنطقة. وبالتالي، يرحّب الأمين العام بالدور البنّاء الذي اضطلع به جيران ميانمار وأعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ويشجّع على مواصلة هذه الجهود. ويرحّب الأمين العام أيضاً باعتماد مجلس حقوق الإنسان القرار دإ-١/٥ بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار، كما يرحّب باعتماد مجلس الأمن في ١١ تشرين الأول/أكتوبر البيان الرئاسي الذي يدعم مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها. وكلما كان المجتمع الدولي أكثر اتحاداً، كلما ازدادت فرص تحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في تحقيق السلام والديمقراطية والازدهار لشعب ميانمار.